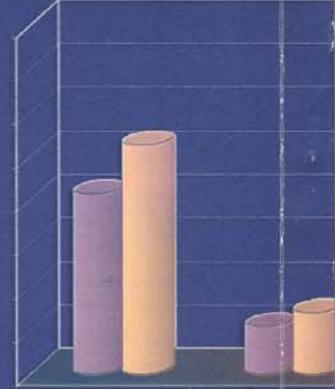




المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك



الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧-٢٠٠٥





الخطة الاستراتيجية

٢٠٠٧-٢٠٠٥

إعداد

مديرية التخطيط والتنظيم

٢٠٠٥

CUSTOMS

الجمارك



من أقوال جلالة الملك المعظم

« إن الأردن النموذج، المثل والقُدوة، والذي هو قوام رؤيتنا، يحتاج إلى عقلية جريئة، تعتمد التغيير الجذري لأساليب التفكير، وآليات اتخاذ القرار، لكي نتجاوز الحلول التقليدية والجزئية والأنية، ونرقى إلى خطط وبرامج استراتيجية طويلة المدى ترتكز على رؤيتنا لمستقبل هذا الوطن.»

خطاب العرش السامي أمام مجلس
الأمة الرابع عشر الدورة العادية الأولى
الموافق ١/كانون الأول ٢٠٠٣ ميلادي

«إن الإدارة التي تستطيع تحقيق الأهداف بجدية وبكلفة أقل وزمن أقصر، هي الإدارة الحصيفة، التي تقوم على إيجاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمل بروح الفريق الواحد، وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة، تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخر وتنصف بالعدالة والمبادرة والإبداع وتركز على العمل الميداني، وتتصدى للمعاضل قبل وقوعها أو حين يكون من السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم.»

خطاب التكليف السامي
آذار ١٩٩٩



الخطة الاستراتيجية

٢٠٠٧-٢٠٠٥



عراقه



فخره

نحن مرابطون على خطوط الدفاع الأولى عن حدود المملكة الأردنية الهاشمية ومسؤولون عن حماية الوطن، إننا نخدم ونحمي المواطن الأردني بكل نزاهة وفخر وإبداع.

إننا مسؤولون عن تطبيق التشريعات المعنية بعمليات الإستيراد والتصدير عبر حدود المملكة وعن المحافظة على رفد خزينة الدولة بالإيرادات.

إعداد

مديرية التخطيط والتنظيم



الفهرس

رقم
الصفحة

- كلمة معالي وزير المالية ————— ٩
- كلمة مدير عام الجمارك ————— ١١
- عراقلة الجمارك، التاريخ التشريعي للدائرة ————— ١٣
- رؤية دائرة الجمارك ————— ١٤
- رسالة دائرة الجمارك ————— ١٥
- أهداف دائرة الجمارك ————— ١٦
- قيم دائرة الجمارك ————— ١٧
- التحليل البيئي لدائرة الجمارك ————— ١٨
- التخطيط الاستراتيجي في دائرة الجمارك ————— ٢٤
- حقائق عن الاستراتيجيات في دائرة الجمارك ————— ٢٥
- منهجية التخطيط الاستراتيجي الحديث في دائرة الجمارك ————— ٢٥
- ما الذي ننوي تحقيقه في خطتنا الاستراتيجية؟ ————— ٢٧
- ١- المساهمة في النمو الاقتصادي والتجاري للمملكة وتشجيع الاستثمار ————— ٢٨
- ٢- الاستمرار برفد خزينة الدولة بالإيرادات ————— ٣١
- ٣- مراقبة وتنظيم حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة ————— ٣٦
- ٤- مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة ————— ٣٨
- ٥- حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة والضارة ومن الإرهاب ————— ٤١
- ٦- تحقيق الإنضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين ————— ٤٤
- أهداف الأداء الكمية والنوعية لدائرة الجمارك ————— ٤٨
- الخطة التنفيذية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ ————— ٥١

v

الخطة الاستراتيجية



كلمة معالي وزير المالية الدكتور باسم عوض الله

يسعدني أن أقدم لهذه الوثيقة الهامة، وثيقة الخطة الإستراتيجية لدائرة الجمارك، والتي تعتبر من أعرق وأهم الدوائر في المملكة الأردنية الهاشمية لدورها الكبير في مجال الاقتصاد والمال، واضطلاعها بمسؤولية المحافظة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، حيث تأسست دائرة الجمارك في العام ١٩٢٢ أي مع بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن.

ومنذ تأسيسها لعبت دائرة الجمارك دوراً هاماً في رفق خزينة الدولة بالإيرادات، إلا أنه ونتيجة للتغيرات والمستجدات التي طرأت في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فقد كان لزاماً على دائرة الجمارك أن تتحول من دائرة جباية للأموال إلى دائرة مقدمة للخدمة، وذلك انسجاماً مع رسالتها في تقديم خدمة جمركية متميزة لكافة المتعاملين.

وفي ظل التطورات العالمية المتسارعة كان لا بد لدائرة الجمارك من مواجهة جملة من التحديات والتهديدات، ولعل النظرة الى المستقبل تشير إلى أن تأثير مثل هذه التحديات سوف يستمر على عمل الجمارك مستقبلاً، لهذا لا بد من العمل على مواجهتها بروح عالية من العزيمة والجدية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة الإستراتيجية تتميز بأنها على درجة عالية من المرونة ويمكن تعديلها كلما لزم الأمر لمواكبة كافة المستجدات.

وبتوجيهات من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين فقد خطت دائرة الجمارك خطوات رائدة في سبيل النهوض بالإقتصاد الوطني ودعم مسيرة التصحيح الإقتصادي والتي يرفع رايها جلاله الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه.

وفي هذا الإطار فقد بذلت دائرة الجمارك جهوداً كبيرة لتحسين أدائها وتحديث إجراءاتها من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وحوسبتها، والعمل على توفير الدورات والبرامج التدريبية اللازمة لتأهيل موظفيها وإكسابهم الخبرات والمهارات الضرورية.

وهنا لا بد لي من أن أبارك هذه الجهود الطيبة التي قامت بها دائرة الجمارك في إعداد هذه الخطة الإستراتيجية التي تعتبر بمثابة البوصلة التي توجه الدائرة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ رؤية الدائرة ورسالتها، وتمكينها من تحقيق أهدافها المؤسسية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية على هذه الجهود الكبيرة التي يبذلونها، آملاً من الجميع الاستمرار في هذا العطاء، في ظل توجيهات قائد المسيرة المفدى جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله وسدد خطاه.

والله وليّ التوفيق



كلمة المدير العام م. علاء عارف البطاينة

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

يطيب لي وأنا أحمل أمانة المسؤولية في دائرة الجمارك، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة زملائي في دائرة الجمارك ووزارة المالية، الذين ما انفكوا يمدون لي يد العون لضمان استمرار العمل في الدائرة على أكمل وجه، ولا بد لي أن أشيد بالدور الذي قام به زملائي السابقين من مدراء عامي الجمارك الذين أرسوا قواعد للمؤسسية والشفافية تفتخر دائرة الجمارك اليوم بأن تسيّر عليها.

ومع إنطلاقة العام ٢٠٠٥ وفي ضوء الإنجازات التي حققتها دائرة الجمارك والتي توجت بحصول دائرة الجمارك على شهادة إدارة الجودة الشاملة وشهادة التقدير من WCO كان لا بد من صياغة خطة جديدة تواكب التطورات تغطي الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وما نحن هنا نضع بين أيديكم هذه الخطة الإستراتيجية لتكون دستوراً لنا ومنهج عمل.

وسنعمل جاهدين في دائرة الجمارك من خلال اللجنة العليا التوجيهية للخطة الإستراتيجية واللجنة التنفيذية المكلفة بمتابعة تنفيذها على تحقيق هذه الخطة الإستراتيجية بمنتهى الكفاءة والفاعلية، واضعين نصب أعيننا تحقيق رسالة دائرة الجمارك، وهي: «تقديم خدمة جمركية متميزة تلبى متطلبات التنمية الشاملة وتواكب التطورات على الصعيدين المحلي والعالمي»، وبهذا فإن دائرة الجمارك سوف تقدم الدعم الكامل لكل المشاريع الإستثمارية التي تسهم في تشجيع ميزات الأردن التنافسية، وذلك بسعيها الدؤوب لتبسيط إجراءاتنا وحوسبتها وتحديث تشريعاتنا لتلائم هذه المتطلبات في إطار خطتنا الإستراتيجية هذه.

إن المنافسة التجارية والصناعية تزداد بشكل منقطع النظير في ظل الإنفتاح العالمي وتطور وسائل الإنتاج بشكل كبير يوماً بعد يوم، في الأردن كما في غيره من دول العالم، وإذا أخذنا بعين الإعتبار الدعوات العالمية المستمرة لخفض الرسوم الجمركية وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية، نرى أنه من الضروري أن تتجه الجمارك نحو مزيد من خفض الرسوم وإزالة المعوقات أمام حركة إنسياب السلع، وهذا يقودنا إلى مزيد من تبسيط الإجراءات وإلى قبول دور الشريك مع القطاع الخاص بشكل يضمن لهذا القطاع لعب دوره الحيوي في التنمية المستدامة للأردن.

إنني كمدير عام لدائرة الجمارك أعود وأؤكد أننا قد وضعنا في مخيلتنا كدائرة جمارك أن نكون على مدار السنوات الثلاث التي ستأتي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ دائرة تقدم الخدمات الجمركية الجيدة بمواصفات الجودة العالية لشركاء لنا هم القطاع الخاص، في مؤسسة عامة صفتها المرونة، تضم موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة والمهارة ويتحلون بأعلى درجات المسؤولية.



عراقفة الجمارك:

رافق تأسيس إمارة شرق الأردن، إنشاء أول إدارة للجمارك في عام ١٩٢٢، حيث سميت مديرية المكوس والإحصاء العام، وارتبطت إدارياً برئاسة مجلس المستشارين (رئاسة الوزراء حالياً)، وكان هدفها الإحصاء والمعاينة وجمع الإيرادات عن البضائع الواردة إلى البلاد، وقد استوفيت آنذاك كرسوم إحصاء ثم أصبحت فيما بعد رسم معاينة، وتسمى حالياً الرسوم الجمركية.

أطلق على الدائرة عدة تسميات منذ تأسيسها، فمنذ عام ١٩٢٦ وحتى ١٩٣٥ سميت مديرية الجمارك والمكوس، ثم مديرية الجمارك والتجارة والصناعة للفترة ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥١، ووزارة التجارة/ الجمارك للفترة من عام ١٩٥١ وحتى ١٩٥٦، وسميت وزارة المالية / الجمارك منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٨٣، حيث أطلق عليها منذ ذلك العام ولغاية الآن إسم دائرة الجمارك.

التاريخ التشريعي للدائرة:

وفيما يتعلق بالتشريعات، فقد صدر أول قانون ينظم عمل الجمارك عام ١٩٢٦، سمي قانون الجمارك والمكوس، الذي تم تعديله عدة مرات من أجل مواكبة التطورات المستمرة على المستوى المحلي والعالمي في الأعوام ١٩٣٦، ١٩٤٩، ١٩٥٢ و عام ١٩٥٩ إلى أن صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ الذي استمر العمل به لغاية عام ١٩٨٣، حيث صدر قانون الجمارك المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣.

ونتيجة التطورات التي يعيها الأردن صدر قانون جديد يواكب التطورات العصرية الحديثة ليحل محل القانون المؤقت وتم إقراره وفق الأصول الدستورية في شهر آب / ١٩٩٨.

أما أول تعريف جمركية تشتمل على جداول السلع المتبادلة ونسب الرسوم المفروضة عليها فقد صدرت عام ١٩٣٦ وقد أخذت عن اللائحة التي وضعتها عصبة الأمم آنذاك، وقد تم تعديل جداول السلع الجمركية عدة مرات في عام ١٩٥٧، و عام ١٩٦٢، وكان آخرها النظام المنسق الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، والذي تم تطبيقه في مطلع عام ١٩٩٤.

ومنذ تأسيس الجمارك عام ١٩٢٢، توسعت الجمارك بإنشاء عدة مراكز جمركية، ففي عام ١٩٣٠ أنشئ مركز جمرك جسر اللنبي (جسر الملك الحسين حالياً) ، الواقع على نهر الأردن لتسهيل مرور البضائع من وإلى فلسطين، ومركز جمرك الرمثا على الحدود الأردنية السورية، ومركز جمرك عمان الواقع في منطقة عين غزال.

وأنشئت خلال الفترة من عام ١٩٣١ وحتى ١٩٣٨ عدة مراكز جمركية في كل من جسر المجمع، المفرق، العدسية، جسر الشيخ حسين «معبّر وادي الأردن حالياً»، والمراكز البريدية، في كل من إربد، وعمان، والزرقاء، ومركزي جمرك الجفور (الكرامة حالياً) ومعان، كما أنشئ مركز جمرك العقبة عام ١٩٤٤.

وقد أخذت دائرة الجمارك عند إعدادها لهذه الخطة الإستراتيجية، بعين الإعتبار ما يلي:

- إلتزامات الأردن مع منظمة التجارة العالمية وباقي الإتفاقيات الدولية التي تطول الجمارك.
 - شراكة الجمارك مع القطاع الخاص.
 - التطورات العالمية في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا.
 - مسؤولية دائرة الجمارك كحامل لشهادة أنظمة الجودة الشاملة المتفقة مع المواصفة القياسية الدولية أيزو ٩٠٠١/٢٠٠٠ وشهادة التقدير من منظمة الجمارك العالمية.
 - توجهات الحكومة الرشيدة نحو تطبيق فكرة الحكومة الإلكترونية.
 - إلتزامات دائرة الجمارك كممثل إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط.
 - توجهات دائرة الجمارك نحو الحوسبة الشاملة والجمارك الإلكترونية وتطوير تنظيمها الداخلي والوصف الوظيفي لموظفيها.
 - توجهات دائرة الجمارك نحو تطوير مواردها البشرية ورفع كفاءة قطاع المتعاملين معها.
- كما تم التأكيد عند إعداد خطتنا الإستراتيجية على المرتكزات التي وردت في نظام التنظيم الإداري رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٠ التي تمثل الأهداف الإستراتيجية لدائرة الجمارك والتي نسعى لتحقيقها من خلال خطتنا الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

إن وضع هذه الخطة بحد ذاته لا يعتبر إلا المرحلة الأولى في طريق التحديث الذي سلكناه، حيث تم إعتناء أحدث الأساليب العلمية في التخطيط الإستراتيجي، وقد تم تثقيف مدراء المديرية وعدد من الموظفين وفي مختلف مواقع العمل في هذا الموضوع، حيث قاموا بتحليل البيئة الخارجية والداخلية لدائرة الجمارك وقاموا بتحديد نقاط القوة والضعف في بيئتنا الداخلية والفرص التي تنتظرنا والتحديات التي تترتب بنا في بيئتنا الخارجية التي نعمل بها، أما المرحلة الثانية الحاسمة فهي مرحلة التطبيق الذي بدأنا العمل به فعلياً بحمد الله.

وختاماً كمدير عام لدائرة الجمارك، فإنني أعتبر من دواعي سروري وأعتزازي أن أتبوأ المكان الأول في دائرة من أكثر دوائر الدولة أهمية، وأشعر بعظم المسؤولية الملقاة علي عاتقي في تحقيق طموحات قائد الوطن جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين أيده الله، وأعد بأن أبذل كل ما بوسعي لتنفيذ هذه الخطة الطموحة لدائرة الجمارك، داعياً المولى عز وجل أن يوفقني في ذلك، إنه نعم المولى ونعم النصير.

مدير عام الجمارك

الممثل الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق

الأدنى والأوسط

٢٠٠٥



رسالة دائرة الجمارك

«تقديم خدمة جمركية متميزة تلبي
متطلبات التنمية الشاملة وتواكب
التطورات على الصعيدين الوطني
والعالمي»



رؤية دائرة الجمارك

«أن نكون من الرواد في العالم في تقديم خدمات جمركية عالية الجودة لكافة المتعاملين مع الدائرة»



قيم دائرة الجمارك

ترتكز الخدمة الجمركية في الأردن على العراقة والتميز والفخر، وتعكس قيمها الأساسية التالية إخلاص موظفيها وإنتماءهم:-

- النزاهة: معرفة الخير والشر والممنوع والمسموح به والتصرف بطريقة مشرفة للدائرة.
- الإحتراف: القيام بالعمل بكفاءة وبشكل دقيق وبكل فاعلية.
- الإنضباط وتحمل المسؤولية: وتتضمن أن يقيم كل موظف عمله وتصرفاته ويتحمل المسؤولية الكاملة عنهما.
- الإبداع والتعلم: وهي القدرة على إبتكار أفكار جديدة للقيام بعملنا ونشرها بين موظفينا.
- العدالة: وهي التصرف بشكل حضاري وبعادلة إتجاه الجميع بحيث تكون قراراتنا متزنة ومنطقية وغير منحازة.
- التركيز على النتائج ومتلقي الخدمة: أي أن تكون النتائج النهائية هي محور عملنا وأن نقوم بواجباتنا بإحتراف وبأسلوب راق في ظل منافسة شريفة.
- الفخر: نحن نؤمن برسالتنا ونفتخر بعراقة دائرتنا ومستعدون لبذل جهد إضافي للمحافظة على ذلك.
- ثقافة التميز: أن نسعى دوماً لتجذير ثقافة التميز في أداؤنا على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- دائرة متعلمة (ساعية): سوف نسعى لتكون دائرة الجمارك مؤسسة دائمة التعلم تطبق إستراتيجيات ناجحة لإدارة المعرفة.

أهداف دائرة الجمارك

- ١- المساهمة في النمو الإقتصادي والتجاري للمملكة وتشجيع الإستثمار.
- ٢- الإستمرار برفد خزينة الدولة بالإيرادات.
- ٣- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة.
- ٤- مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة.
- ٥- حماية المجتمع المحلي والبيئة.
- ٦- تحقيق الإنضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين.

الجمارك
CUSTOMS



■ البيئة الخارجية العامة، وعواملها هي:

- * القوانين والتشريعات.
- * الإتفاقيات الدولية.
- * البيئة الإقتصادية.
- * البيئة السياسية.

أما أهم نقاط الضعف في دائرة الجمارك فتتمثل بما يلي:

■ وجود كادر غير مؤهل، حيث أن:

- * ٤٠٪ من مجموع موظفي الدائرة فئة رابعة.
- * ٨٣٪ من موظفي هذه الفئة تقل أعمارهم عن ٤١ سنة.
- * ٦٪ تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة.
- * ٧٥٪ دون الثانوية العامة.
- * ٨٤٪ تقل خدمتهم عن ٢٠ سنة.

■ هجرة الكوادر المؤهلة إلى القطاع الخاص والعام محلياً ودولياً.

■ البنية التحتية وتتمثل في:

- * ضعف وقدم البنية التحتية لبعض المراكز الجمركية من مرافق وخدمات مثل الساحات الجمركية والسكن والكهرباء والماء.
- * عمليات الإدامة، الصيانة والنظافة.
- * التصميم والتنفيذ يُغفل أحياناً متطلبات العمل الفني الجمركي.
- * قدم وعدم إستيعاب مبنى الدائرة الرئيسي وموقعه في وسط العاصمة، يعيق حركة المستفيدين من الخدمات التي تقدمها.

أما أهم نقاط القوة فتتمثل:

- وجود كادر مؤهل وموزع على كافة الوحدات التنظيمية في الدائرة ومراكزها المتعددة.
- الإعتماد على اللامركزية في العمل الجمركي.
- وجود موازنة شبه مستقلة تنفذ الدائرة من خلالها أنشطة هامة ورئيسية.

التحليل البيئي لدائرة الجمارك:

إن دائرة الجمارك كأى مؤسسة عامة أو خاصة تعمل ضمن بيئتي عمل داخلية وخارجية حيث تم إعتقاد أسلوب التحليل الرباعي SWOT Analysis آخذين بعين الإعتبار المؤثرات في كل بيئة كما يلي:

العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية:

- الهيكل التنظيمي.
- الأهداف.
- توجهات المدراء.
- كفاءة العاملين.
- معايير الأداء.

وتتمثل فيها نقاط القوة (Strengths) ونقاط الضعف (Weaknesses).

العوامل المؤثرة في البيئة الخارجية:

- العوامل الإجتماعية.
- العوامل الإقتصادية.
- العوامل السياسية.
- العوامل التكنولوجية.
- العوامل التنافسية.

وتتمثل فيها الفرص (Opportunities) والتحديات (Threats)، حيث تقسم البيئة الخارجية إلى قسمين أساسيين هما:

- البيئة الخارجية الخاصة، وعواملها هي:
 - * المؤسسات الحكومية.
 - * جمهور المتعاملين.
 - * المنافسون.
 - * الموردون.



أما أهم التحديات في البيئة الخارجية فتتمثل فيما يلي:

- تطبيق أنظمة وتشريعات المؤسسات الحكومية المشتركة في العمل الجمركي.
- الحاجة لتطوير الأنظمة والقوانين بما يتلائم والإتفاقيات الدولية.
- مواكبة التطور التكنولوجي الهائل.
- النمو المضطرب في التجارة والصناعة.
- تزايد التهديدات الإرهابية على مستوى العالم نتيجة التغيرات السياسية المضطربة في الإقليم والعالم.
- التنافس على تحقيق الجوائز المحلية والدولية.

أما أهم الفرص المتاحة في البيئة الخارجية فهي:

- وجود جهات مانحة تساعد الدائرة في الإرتقاء بمستوى أعمالها مثل UNDP , GTZ , USAID و(برنامج أمير) ...
- الإتفاقيات الثنائية والدولية.
- الأمن السياسي والإقتصادي المميز في المملكة.

التنسيق مع الدوائر الأخرى والجهات المحلية والعالمية ومع القطاع الخاص:

بناءً على رسالة الدائرة وأهدافها والأهداف الإستراتيجية التي تم وضعها أعلاه، تضطر دائرة الجمارك إلى تطبيق ما لا يقل عن (٤٠) تشريعاً محلياً مختلفاً إضافة إلى متطلبات الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تعتبر الأردن طرفاً فيها، كما وتطبق ذلك في الدائرة المركز وفي ما لا يقل عن (٢٥) مركزاً جمركياً منتشرة في كافة أنحاء المملكة.

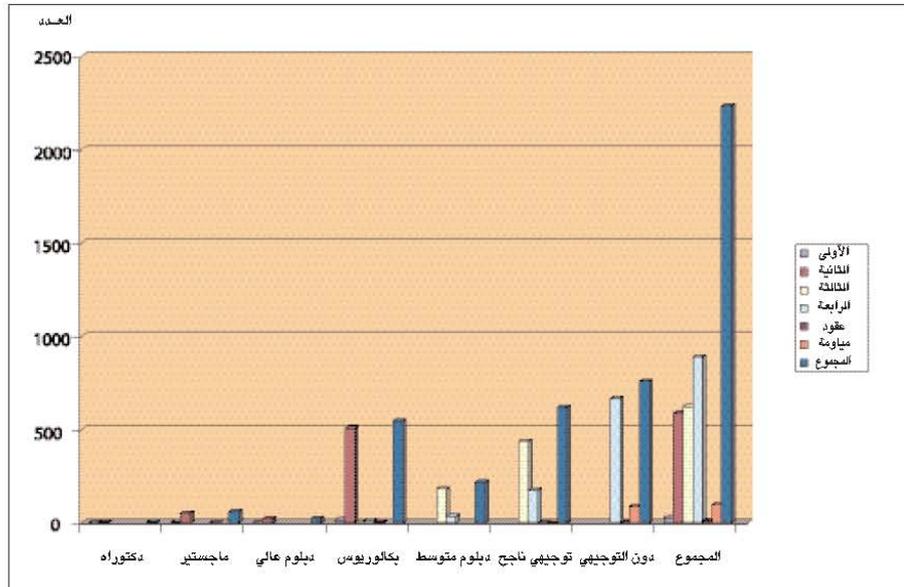
إن هذا التشعب الكبير في المهام الملقة على عاتق الدائرة يتطلب منها التنسيق مع عدد كبير من الدوائر والمؤسسات الحكومية وعدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص علاوة على التنسيق مع منظمة الجمارك العالمية وعدد من الدوائر الجمركية في دول الإقليم ودول العالم الأخرى، ولعل من أبسط قواعد التخطيط الإستراتيجي هي الحاجة الى تشجيع التعاون والتنسيق والتكامل مع الجهات الأخرى مما يعتبر دعماً حقيقياً لتسهيل التبادل التجاري وحركة المسافرين ووسائل النقل، إضافة إلى ضمان التطبيق الفعال للقوانين والأنظمة المعمول بموجبها، وقد تم إلقاء الضوء في هذه الخطة الإستراتيجية على النشاطات التي تتطلب مستواً عالٍ من التنسيق والتعاون.

بعض الجوانب الرئيسية التي تتطلب التنسيق تتضمن:

- مزيداً من التنسيق والتعاون مع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي يشترك عملها مع الجمارك وخصوصاً الجهات التي تعمل إلى جانب الجمارك في المراكز الحدودية والمطارات والميناء خدمة لقطاع المتعاملين.
- الإتصال المستمر مع القطاعين التجاري والصناعي وممثليهما.
- تبادل المعلومات الفنية والإستخبارية والمشاركة في الدورات الفنية مع الدوائر الجمركية في الإقليم والعالم.
- الربط الإلكتروني مع الدوائر والمؤسسات الحكومية بهدف تبسيط الإجراءات على قطاع المتعاملين.

أعداد ونسب الموظفين حسب الفئات الوظيفية

المؤهل / الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	عقود	مياومة	المجموع
دكتوراة	١	٥					٦
ماجستير	٦	٥٣			١		٦٠
دبلوم عالي	١	٢٣					٢٤
بكالوريوس	١٨	٥٠٦	٢	١٣	٧		٥٤٦
دبلوم متوسط			١٨٣	٣٥			٢١٨
توجيهي ناجح			٤٣٧	١٧٥	١	٧	٦٢٠
دون التوجيهي				٦٦٦	٢	٩١	٧٥٩
المجموع	٢٦	٥٨٧	٦٢٢	٨٨٩	١١	٩٨	٢٢٣٣
نسبة الموظفين في كل فئة	%١,١٦	%٢٦,٢٩	%٢٧,٨٥	%٣٩,٨١	%٠,٤٩	%٤,٣٩	%١٠٠





إن توقع مثل هذه التحديات والتحضير الإستراتيجي لمواجهةها يعتبر تحدياً كبيراً، فما الذي ستكون عليه البيئة العالمية التي ستمارس الجمارك عملها فيها في المستقبل؟

من المتوقع أن تزداد نسب التعريفية الجمركية إنخفاصاً في معظم دول العالم بسبب الإتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي يتم توقيعها الآن إضافة لأثر النمو الإنفجاري للإنترنت وظهور الحكومات الإلكترونية، كما أن تطور شكل التجارة العالمية مثل تطبيق قواعد التعريفية التفضيلية سوف يؤدي إلى تعقيد قضايا التصنيف وتقدير القيمة والمنشأ وإذا أضفنا إلى ذلك التزايد المضطرب في أعداد الحاويات وطائرات الشحن التي سوف تنتقل بين بلدان العالم، نرى أن على الجمارك أن تبحث عن وسائل تكنولوجية جديدة للتعامل مع هذا الحجم الهائل من التجارة، آخذين بعين الإعتبار أهمية قيام الجمارك بدور فاعل للمساهمة في النمو الإقتصادي والتجاري للمملكة.

ستبقى الإيرادات الجمركية خلال الثلاث سنوات المقبلة جزءاً مهماً من موازنة الحكومة، آخذين بالإعتبار أنها ستخفض كل سنة تماشياً مع التزامات الأردن في منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات الثنائية، وهذا سيرتب على الجمارك التزاماً بضرورة الإستمرار برفد الخزينة بالإيرادات حسب المبالغ المتنبأ بها كل عام.

أما على صعيد التهريب فيتوقع أن يزداد إعتقاد المهريين على الوسائل التكنولوجية الحديثة وأن يقوموا بإستخدام مخابىء أكثر سرية وإتقاناً من تلك التي كنا نكتشفها سابقاً لتهريب البضائع والمواد الخطرة والضارة، وكما أنه سيزداد إعتقاد الجمارك على التكنولوجية الحديثة في أداء أعمالها في المستقبل فسيزداد إعتقاد المهريين والتجار غير النزيهين عليها أيضاً، وعلى صعيد التهريب الضمني في القيمة الجمركية يتوقع إزداد إعتقاد التجار غير النزيهين على الوسائل الإلكترونية في حفظ سجلاتهم وقيودهم كإستخدام مواقع محددة على الإنترنت أو إستخدام وسائل معينة للتشفير يكون من الصعب فك شيفراتها من قبلنا.

ويتوقع أيضاً التوجه نحو مزيد من الأتمتة في تحصيل الإيرادات الجمركية بإستخدام الإنترنت وآليات التجارة الإلكترونية وهذا سيرتب إزداد التدفقات النقدية حجماً وسرعةً وهذا سيخلق تحدياً حقيقياً للجمارك.

وعلى صعيد أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة العالمية قامت دائرة الجمارك بتوقيع عدد من الإتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات الجمركية مع الدوائر الجمركية الأخرى في العالم إضافة لتوقيعها على إتفاقية جوهانسبيرغ وتتوقع دائرة الجمارك أن تضطلع بدور أهم في هذا السياق في ضوء تمثيلها للإقليم في منظمة الجمارك العالمية.

وتتطلب الحاجة أيضاً إستخدام تقنيات حديثة للمعاينة دون إلحاق الضرر أو إتلاف المواد التي يتم معاينتها وفحصها، آخذين بعين الإعتبار إزداد أهمية تطبيق إدارة المخاطر ونظام الإنتقائية والتدقيق اللاحق والإستخبار الجمركي يوماً بعد يوم في التقليل من عدد الإرساليات المستهدفة للفحص والتفتيش الدقيق.

وبالرغم من أن هذه القائمة ليست شاملة لكل أطر التعاون وجهاته، لكنها تشير إلى التزام دائرة الجمارك الإستراتيجي بالتنسيق مع الجهات التي تشترك بإنجاز المعاملات الجمركية وذلك لضمان زيادة فعالية تقديم الخدمة الجمركية مستقبلاً.

الأهم من ذلك، أن تناسق هذه الجهود بالتوازي مع النشاطات التي ركزت عليها هذه الخطة الإستراتيجية، سوف تقود الدائرة إلى تحقيق الأهداف الوطنية العامة ووضع سياسة الحكومة موضع التنفيذ، أما الأهداف الوطنية التي تنفذها دائرة الجمارك من خلال أهدافها المؤسسية فهي:

- * النهضة الشاملة التي ترفع مستوى المعيشة وتحقق الرفاه الإجتماعي وتعزز إيرادات الدولة.
- * أن يكون الإستثمار المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي وزيادة العمالة.
- * التركيز على زيادة الصادرات.
- * تحقيق النمو الإقتصادي المضطرد وتعزيز مسيرة الإقتصاد الوطني.
- * التركيز على أهمية القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية.
- * إيلاء قطاع السياحة العناية الفائقة بحيث تصبح السياحة مورداً رئيسياً من موارد الدولة.
- * رفع سوية الخدمات الحكومية الأساسية.
- * أن يكون الأردن نموذجاً للعدالة والحرية والحياة الكريمة.



كاميرات المراقبة في غرفة السيطرة في دائرة الجمارك
مضبوبات دائرة الجمارك من المخدرات
تتعاون دائرة الجمارك مع مديرية الأمن العام للبحث عن الممنوعات
كالمخدرات والمواد الممنوعة والخطرة والضارة.

* أن يكون توفير العيش الكريم للمواطن على رأس الأولويات.

* التركيز على تنمية الموارد البشرية علماً وتدريباً وثقافة.
* أن تكون الكفاءة والنزاهة معيار تقلد الوظيفة العامة.
* أن يكون الإنجاز الفعلي هو معيار الأداء للمؤسسات والأفراد.

- * إن إعداد قيادات إدارية وفنية هو إستثمار للوطن ويجب أن يؤخذ بجديّة تامة ويحافظ عليه من أجل ضمان إستمرارية الدولة الحديثة الناجحة.
- * تطوير منطقة العقبة ومشاركة رأس المال الوطني فيها.
- * إستكمال برنامج الخصخصة.



حقائق عن الإستراتيجيات في دائرة الجمارك

- بدأ التخطيط الإستراتيجي في دائرة الجمارك منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.
- توجد لدائرة الجمارك رسالة موثقة في نظام التنظيم الإداري رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٠ والنافذ حالياً.
- توجد رؤية موثقة منذ صياغة أول خطة إستراتيجية في الدائرة.
- توجد أهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتطبيق وواقعية وموثقة في هذا النظام.
- توجد خطط إستراتيجية وتنفيذية فيها إطار زمني لتحقيق هذه الأهداف.

منهجية التخطيط الإستراتيجي الحديث في دائرة الجمارك

تعتمد منهجية التخطيط الإستراتيجي الحديث في دائرة الجمارك على ستة محاور رئيسة هي :

أولاً: التحديد:

تم صياغة الرسالة والرؤية والقيم والأهداف وبإشراك كافة الموظفين من كل مواقع العمل وتم الإجماع عليها.

ثانياً: التحليل:

تم عقد عدة جلسات للجنة التخطيط والتنسيق لتحليل البيئة الداخلية التي تتضمن نقاط القوة والضعف والبيئة الخارجية التي تتضمن الفرص والتحديات وذلك بعد أخذ رأي كافة إدارات الوحدات التنظيمية في الدائرة ومراكزها.

ثالثاً: التقييم:

تم إعتداد أسس معيارية لوضع مؤشرات قياس لكافة المخرجات والأنشطة التي تحقق الأهداف الإستراتيجية للدائرة.

رابعاً: التقويم:

ستتم عملية تصويب الإنحرافات من خلال الأنشطة التي ستقوم بها الدائرة خلال الأعوام الثلاثة القادمة والموثقة في الخطة التنفيذية التي تتضمن مؤشرات قياس لكل نشاط والكلفة التقديرية وكذلك الجهة المسؤولة عن التنفيذ والإطار الزمني المتوقع خلاله الإنجاز.

خامساً: المتابعة:

تم تكليف مهمة المتابعة لمديرية إدارة الجودة الشاملة المزمع إنشاؤها قريباً.

سادساً: التوجيه:

تم تشكيل لجنة عليا لتوجيه عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة الإستراتيجية برئاسة مدير عام الجمارك وكبار المسؤولين المعنيين.

ولا يمكن للجمارك أيضاً أن تغفل الدور المطلوب منها في مجال مكافحة الإرهاب ومجابهة خطر تهريب الأسلحة والمتفجرات وغيرها من المواد الخطرة التي تهدد أمن المملكة بوجه خاص والأمن العالمي بوجه عام.

إن نجاح هذه الخطة الإستراتيجية يعتمد على توفر مصادر الدعم الكافي، وسوف تستمر الجمارك في البحث عن بدائل جديدة ومبتكرة لتوفير هذا الدعم، كما أن هناك تحدياً كبيراً للجمارك وهو الإحتفاظ بطواقم مدربة، تعمل بجودة عالية، مسؤولة ومحترفة ومنافسة، لا سيما وأن هناك حاجة ملحة من قبل القطاع التجاري والصناعي وباقي المتعاملين مع الدائرة للحصول على خدمة جمركية مميزة محكومة بمعايير قياس أداء واضحة وشفافة وعادلة ومؤشرات كمية ونوعية ملائمة.

وحيث أن دائرة الجمارك مغرقة في العراقة وتقديم الخدمة لقطاع المتعاملين منذ تأسيس المملكة، فإنها على أتم الإستعداد لمجابهة هذه التحديات ولتنفيذ الخطة الإستراتيجية المؤسسية هذه بكل حذافيرها.

التخطيط الإستراتيجي في دائرة الجمارك

كيف تمت عملية التخطيط الاستراتيجي؟

إن الدافع وراء عملية التخطيط الاستراتيجي التي تبنيها هو الحاجة لمجابهة التحديات والتغلب على نقاط الضعف التي ستعمل بها دائرة الجمارك خلال السنوات الثلاث المقبلة، والتي ستضطرنا لممارسة عملنا اليومي خلالها، وقد تم بناء الخطة الاستراتيجية إنسجاماً مع أولويات أهداف الدائرة التي تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للمملكة التي اطلعنا عليها من خلال خطاب العرش السامي بمناسبة تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وخطاب التكليف السامي لتشكيل الحكومة ووثيقة الأردن رؤية ٢٠٢٠ ومن خلال تصريحات جلالة الملك المعظم لوسائل الإعلام المختلفة المحلية والأجنبية، حيث تم الإشتراك مع كافة الزملاء في كل مواقع العمل على صياغة الإستراتيجية وكذلك مساهمات الجهات التي نتعامل معها من القطاع العام والخاص .



تتعاون دائرة الجمارك مع أكاديمية الشرطة الملكية في عقد دورات تدريبية لموظفيها

ما الذي ننوي تحقيقه في خطتنا الإستراتيجية؟

- لمجابهة التحديات ونقاط الضعف المذكورة آنفاً ولتنفيذ رسالتنا، نتجه نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية في الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧:
- **المساهمة في النمو الإقتصادي والتجاري للمملكة:** حفز وحماية المصالح الإقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية عن طريق دعم النظام التجاري الفعال والتركيز على الإلتزام بالقوانين التي تحكم عمليات الإستيراد والتصدير وتضمن إنسياباً سهلاً للبضائع المشروعة إضافة لتقديم كل ما من شأنه تشجيع الإستثمار في المملكة في كافة القطاعات (السياحية والخدمية والصناعية وغيرها ...).
 - والمشاركة مع القطاع الخاص ودعم مشاريع الحكومة نحو الخصخصة والمحافظة على المكتسبات الإقتصادية الوطنية في ظل توقيع الأردن الإتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.
 - **الإستمرار برفد خزينه الدولة بالإيرادات:** حيث ما تزال الإيرادات الجمركية تشكل رافداً مهماً لخزينة الدولة وما تزال دائرة الجمارك تحصل جزءاً مهماً من إيرادات الخزينة لصالح بعض الدوائر الأخرى، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الإعتماد على هذا الرافد أخذ بالتناقص تدريجياً كل عام بسبب الإلتزامات الأردن بالإتفاقيات الدولية وخصوصاً إتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
 - **مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة:** ضمن حدوداً آمنة للمملكة بينما نقوم بتسهيل حركة البضائع والأشخاص ووسائل النقل وتوفير الإحصائيات الدقيقة عنها.
 - **مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة:** نكافح التهريب بكافة أنواعه ونتعاون في سبيل ذلك مع الجهات الأمنية في المملكة علاوة على منع البضائع التي تتضمن خروقات لحقوق الملكية الفكرية بكافة أشكالها.
 - **حماية المجتمع المحلي والبيئة:** نساهم في إرساء الأمن الإجتماعي من خلال درء المخاطر عن المجتمع المحلي والبيئة وحماية المواطنين من الإرهاب والمواد الخطرة والضارة.
 - **تحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين:** سوف نبني نظام إدارة قوياً وفعالاً يضمن وضع الأهداف السابقة موضع التنفيذ ونتأكد من أن موظفينا يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للعمل بأقصى درجات الكفاءة.

ولابد من الإشارة إلى أنه وأثناء إعداد هذه الخطة الإستراتيجية، تمت مراجعة الخطط الإستراتيجية السابقة لدائرة الجمارك كما تم الإطلاع على مجموعة من الخطط الإستراتيجية للإدارات الجمركية في الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلانده واستراليا والجزائر ومنظمة الجمارك العالمية، وتم أيضاً الإعتماد على مساهمات السادة مدراء المديریات والمراكز الجمركية في الدائرة إضافة الى المساهمات التي حصلنا عليها من حوالي (٤٥) جهة من الجهات في القطاع العام والخاص والتي تشترك في تنفيذ العمليات الجمركية أو هي أحد المتعاملين معنا.



رافعات مؤسسة الموانئ ء تهيه الحاويات للمعاينة
من قبل موظفي الجمارك



ب- تشجيع الاستثمار

- تطوير أنظمة الإعفاءات والإدخال المؤقت ورد الرسوم.
- زيادة التنسيق مع الدوائر الأخرى المعنية بالعمل الجمركي والاستثمار من خلال الربط الإلكتروني.
- رفع كفاءة الخدمة الجمركية في المناطق الصناعية المؤهلة QIZ والمناطق الحرة والخاصة.
- تقديم الخدمات الجمركية المتعلقة بالاستثمار من خلال الإنترنت.

ج- الأتمتة من أجل مزيد من التسهيل:

- التوسع في استخدام الإنترنت والإنترنت لنشر المعلومات لقطاع المتعاملين.
- ضمان تطوير أنظمة تخليص آلية تناسب التطورات الحاصلة في مجال التبادلات التجارية والحاجات المستقبلية للجمارك ولقطاع الأعمال.
- توفير الدعم الكافي لاستكمال عمليات الأتمتة في دائرة الجمارك لخدمة قطاع الأعمال.
- تطوير أنظمة التخليص الجمركي للإستيراد والتصدير لضمان إجراءات إنسيابية.
- تطوير نظام آلي كامل للحصول على المعلومات الإحصائية الدقيقة للواردات والصادرات.

د- إدارة الإتفاقيات التجارية الدولية وفرض الإلتزام بها:

- دعم وتطبيق إتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة الاميركية.
- تطبيق إتفاقية الأردن _ الإتحاد الأوروبي لدول شرق المتوسط.
- تطبيق الإتفاقيات المترتبة على إنضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.
- تطبيق الإتفاقيات ثنائية الأطراف الموقعة مع الدول العربية.
- تطبيق الإتفاقيات الموقع عليها مع منظمة الجمارك العالمية.
- الإنضمام لإتفاقية تنسيق وتبسيط الإجراءات الجمركية وهي إتفاقية كيوتو المعدلة وتطبيق المعايير الواردة بها في الملاحق الخاصة.
- التعريفة المتكاملة.
- التوسع في تفويض الصلاحيات في كافة مواقع العمل الجمركي.

هـ - الإلتزام وتحليل المخاطر:

- تطوير آلية متكاملة لتحليل المخاطر.
- رفع مستوى دقة المعلومات عن طريق استخدام معايير مطورة ذات جودة عالية لإدخال البيانات وتحليلها.
- الاستخدام الأمثل لوسائل الرقابة الخارجية والتدقيق اللاحق.
- التوسع في استخدام الإنترنت لنشر المعلومات لقطاع المتعاملين.
- زيادة مستوى الإلتزام بالتشريعات المحلية التي تحكم العملية الجمركية.
- تطوير آلية لقياس مستوى الإلتزام لدى كافة المتعاملين.
- الإلتزام بإجراءات نظامية وموثقة وتوفير أدلة العمل والمعلومات ومنح مزيد من الإمتيازات وتفعيل القائمة الذهبية للمتزمين من المتعاملين.

وفيما يلي نستعرض هذه الأهداف بالتحليل والتنبؤ المستقبلي ووضع آليات التحقيق ومؤشرات القياس بشكل منفصل:-

أولاً: المساهمة في النمو الاقتصادي والتجاري للمملكة وتشجيع الأستثمار

خلال عام ٢٠٠٤ قامت الجمارك بما يلي:

- التخليص على (١٢٥١٦٣٧) معاملة جمركية.
- رقد خزينة الدولة بما مقداره (٢٦٦.٩) مليون دينار أردني من أصل الإيرادات المحلية البالغة (٣٢١٠٩٨٤١) مليون دينار.
- التخليص على (٣٩٨١٥) مركبة ما بين شاحنة وسيارة مسافرين وباص ركاب .

أما في المستقبل ...

- ستخفض معدلات التعريفات الجمركية تماشياً مع التزامات الأردن في منظمة الجمارك العالمية وعدد آخر من الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- الزيادة الإنفجارية في الاعتماد على الإنترنت والتجارة الإلكترونية سوف تخلق قضايا شائكة على المستوى المحلي والدولي.
- قضايا التعريفات التفضيلية سوف تخلق مشاكل في التصنيف والتقدير وقواعد المنشأ.
- من المتوقع أن يزداد حجم المناولة والتخليص في جميع المراكز الجمركية وخصوصاً مركز جمرك العقبة بسبب إزداد الإعتماد على النقل بالحاويات وبسبب الأوضاع في العراق.

آليات تحقيق الهدف الأول

أ- تشجيع التجارة المشروعة:

- تعديل التشريعات الجمركية بما يواكب التطورات الإقتصادية العالمية وبما يحقق تبسيط الإجراءات وتطوير عمل الدائرة.
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتسهيل حركة التبادل التجاري المشروع عبر الحدود.
- العمل مع القطاع الخاص جنباً إلى جنب لتحقيق الهدف.
- تقييم قدرة الجمارك الحالية من ناحية البنية التحتية وقدرتها على دعم الإنسياب الفعال للتجارة المشروعة.
- تقييم فعالية استخدام الموارد الحالية المتوفرة لدى الجمارك وإمكانية زيادة فعاليتها في تسهيل إنسياب البضائع عبر الحدود.
- زيادة معدل رضا المتعاملين عن أداء دائرة الجمارك والعمل على تطوير العمليات الجمركية بناء على التغذية الراجعة من قطاع المتعاملين.
- استخدام وسائل سهلة وفعالة لتفتيش ومعاينة الإرساليات وتقديم التسهيلات اللازمة للجهات الملتزمة واستهداف ومتابعة الجهات غير الملتزمة.
- الحد من الممارسات التجارية غير المشروعة التي تضر الأمن الإقتصادي والمنافسة التجارية الشريفة.



ثانياً: الاستمرار برفد خزانة الدولة بالإيرادات



تستمر المعاينة بقصد المطابقة مع الوثائق المقدمة وتقدير الرسوم الجمركية بشكل صحيح

تحليل الإيرادات لعام ٢٠٠٤

■ إن الحصول على مورد للخزينة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة هو أحد الأهداف الرئيسية لدائرة الجمارك، فغالباً ما يتم الحصول عليه عند مرور السلع عبر الحدود وبالرغم من أن هذا النشاط كان من أبرز نشاطات دائرة الجمارك منذ نشأتها، إلا أنه مع تغير دور الجمارك في العالم أجمع بسبب الإنخراط في منظومة التجارة العالمية والتوجه نحو إزالة كافة المعوقات من وجه حركة السلع والبضائع فأصبح التركيز على هذا الدور يتقلص نوعاً ما.

■ بلغت إجمالي الحاصلات الجمركية لعام ٢٠٠٤ (٧٣٥٠١٦٦٢٥) ديناراً في حين أن حاصلات عام ٢٠٠٣ بلغت (٥٢٩٠٠٨١٥٨) ديناراً أي بزيادة مقدارها (٢٠٦٠٠٨٤٦٧) ديناراً موزعة على النحو التالي :-

١- بلغت رسوم التعريفة الموحدة لعام ٢٠٠٤ (٢٦٢٥٥٩٥٥٥) ديناراً في حين أن حاصلات دائرة الجمارك من الرسم الجمركي الموحد لعام ٢٠٠٣ بلغ (٢٠٦٣١٩٣٦٦) ديناراً أي بزيادة مقدارها (٥٦٢٤٠١٨٩) ديناراً.

٢- بلغت الغرامات والمصادرات الجمركية لعام ٢٠٠٤ (٦٠٠٢٧٨٠) ديناراً في حين أن المحصل لعام ٢٠٠٣ بلغ (٦٤٤٤٥٨٣) ديناراً أي بنقص مقداره (٤٤١٨٠٣) ديناراً.

٣- بلغت الأمانات الجمركية المحصلة لعام ٢٠٠٤ (٣٥٧٤٨٦١٢) ديناراً في حين أن الأمانات المحصلة لعام ٢٠٠٣ بلغت (٣٠٥٨١٢٩٥) ديناراً أي بزيادة مقدارها (٥١٦٧٢١٧) ديناراً.



حصلت دائرة الجمارك على شهادة نظام إدارة الجودة المتفوق والمواصفة القياسية الدولية الأيزو ISO 9001 إصدار عام 2000

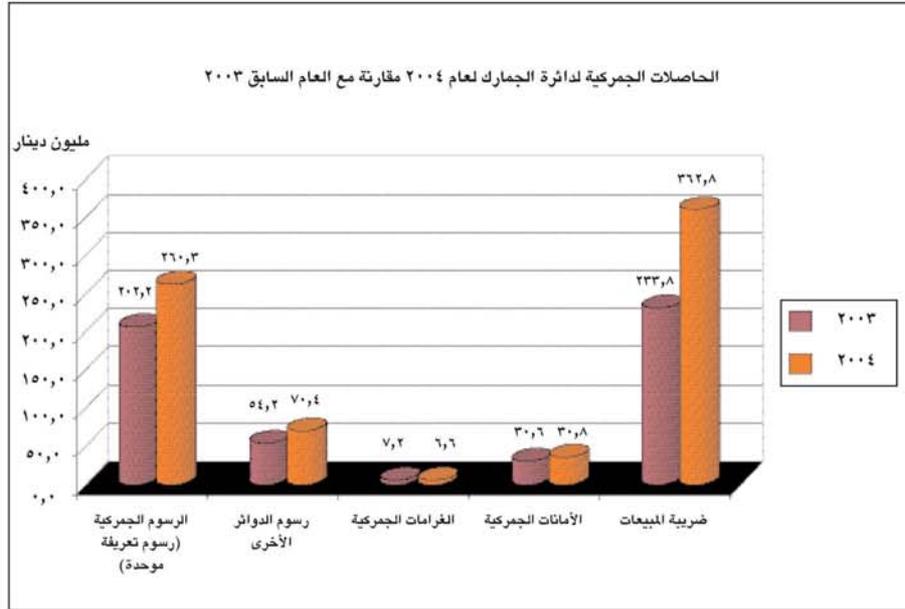
مؤشرات قياس الأداء :

١. حجم ومقدار التخفيضات أو الإعفاءات لقطاعات تشجيع الإستثمار وبشكل ربعي.
٢. عدد وقيمة محتويات معاملات الإدخال المؤقت بشكل ربعي.
٣. حجم التصدير من أصل محتويات معاملات الإدخال المؤقت.
٤. عدد المعاملات المستفيدة من تطبيق الإنفاقيات التجارية الدولية و الثنائية بشكل نصف سنوي.
٥. حجم التبادل التجاري بين الأردن والدول العشرة الأكثر تصديراً أو إستيراداً.
٦. عدد الجهات المستفيدة من القائمة الذهبية للتدقيق اللاحق الخارجي المبني على الإلتزام الطوعي لسلسلة شركات توريد التجارة الدولية.
٧. معدل رضى المستفيدين من خدمات دائرة الجمارك بشكل نصف سنوي.



قيم المحاصلات الجمركية الإجمالية لدائرة الجمارك لعام ٢٠٠٤ مقارنة مع العام السابق ٢٠٠٣

الزيادة أو النقصان (مليون)	معدل التغير %	٢٠٠٣		٢٠٠٤		الحاصلات الجمركية
		النسبة	المبلغ (مليون)	النسبة	المبلغ (مليون)	
٥٨,١	%٢٨,٧٣	%٣٨,٣٠	٢٠٢,٢	%٣٥,٣٧	٢٦٠,٣	الرسوم الجمركية (رسوم تعريفية موحدة)
١٦,٢	%٢٩,٨٩	%١٠,٢٧	٥٤,٢	%٩,٥٧	٧٠,٤	رسوم الدوائر الأخرى
-٠,٦	%-٨,٣٣	%١,٣٦	٧,٢	%٠,٩٠	٦,٦	الغرامات الجمركية
٥,٢	%١٦,٩٩	%٥,٨٠	٣٠,٦	%٤,٨٦	٣٥,٨	الأمانات الجمركية
١٢٩,٠	%٥٥,١٨	%٤٤,٢٨	٢٣٣,٨	%٤٩,٣٠	٣٦٢,٨	ضريبة المبيعات
٢٠٧,٩	%٣٩,٣٨	%١٠٠,٠٠	٥٢٨,٠	%١٠٠,٠٠	٧٣٥,٩	مجموع الحاصلات



- ٤- بلغت رسوم الدوائر الأخرى باستثناء ضريبة المبيعات لعام ٢٠٠٤ (٧٠٤٣١٣٧٣) ديناراً في حين المحصل لعام ٢٠٠٣ بلغ (٥٤١٦٦٤٧٤) ديناراً أي بزيادة مقدارها (١٦٢٦٤٨٩٩) ديناراً .
- ٥- بلغ إجمالي ضريبة المبيعات على المستوردات المحصلة لعام ٢٠٠٤ (٣٦٠٢٧٤٣٠٥) ديناراً في حين المحصل لعام ٢٠٠٣ بلغ (٢٣١٤٩٦٤٤٠) ديناراً أي بزيادة مقدارها (١٢٨٧٧٧٨٦٥) ديناراً .

■ الأسباب التي أدت إلى زيادة في الحاصلات الجمركية :

- ١- نمو المستوردات بمعدل (٣٣.٢١٪) لعام ٢٠٠٤ .
- ٢- اتجاه المستوردات نحو فئات رسوم التعريفات الجمركية العليا .
- ٣- الزيادة الكبيرة الحاصلة في حركة التخليص على السيارات ما في السوق المحلي حيث بلغت رسوم التعريفات الجمركية المحصلة على السيارات لعام ٢٠٠٤ (٣٥) مليون دينار في حين أن رسوم التعريفات الجمركية لعام ٢٠٠٣ بلغت (١٥) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (٢٠) مليون دينار عن العام السابق .
- ٤- فيما يتعلق بالضريبة العامة على المبيعات فإن الزيادة الكبيرة الحاصلة في ضريبة المبيعات على المستوردات كانت نتيجة رفع الضريبة من (١٣٪) إلى (١٦٪) بالإضافة إلى نمو المستوردات بمعدل (٣٣.٢١٪) .



أما في المستقبل.....

- ستخفض معدلات التعريفة الجمركية تماشياً مع التزامات الأردن في منظمة التجارة العالمية وعدد آخر من الإتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- ستتحسن وسائل التحصيل في دائرة الجمارك بما ينعكس إيجابياً على كمية التحصيلات الجمركية.
- سترتفع كفاءة دائرة الجمارك في مكافحة التهريب مما يقلل على قيمة الغرامات المحصلة وازدياد الرسوم الجمركية.

آليات تحقيق الهدف الثاني:

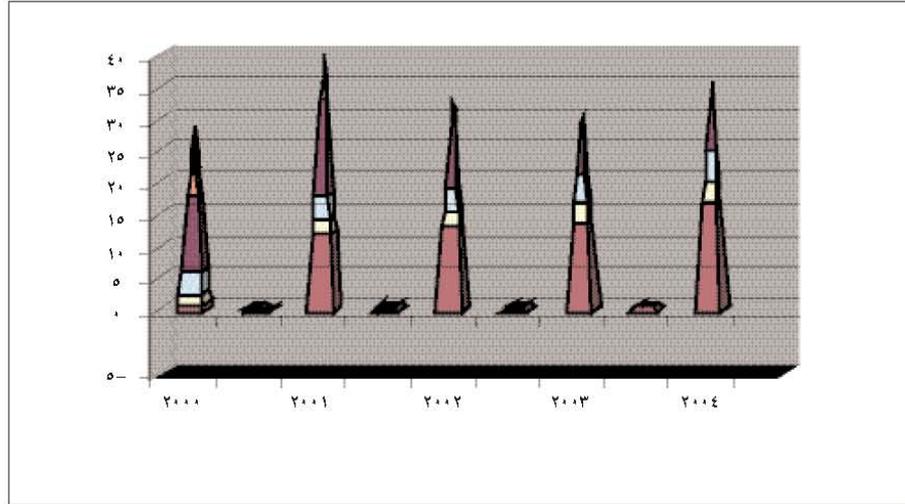
- تعديل الأنظمة والتشريعات المالية بما يتلائم والتطورات الحديثة.
- الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطبيق النظم المحاسبية الحديثة.
- تطوير طرق جديدة أكثر فعالية وكفاءة لإدارة المعلومات المالية والموارد والموجودات والتي تلائم حاجات المتعاملين.
- ضمان توفر المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الإدارية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
- الإنتهاء من تطبيق نظام متكامل للإدارة المالية في دائرة الجمارك بحيث تصبح على غرار البنوك في القطاع الخاص.
- مواءمة الأنظمة المحوسبة لعمليات التخليص الجمركي مع الأنظمة المحوسبة للإدارة المالية بحيث يصبح الإتصال ألياً بأقل قدر من التعقيد.
- استحداث وتقييم طرق جديدة للحصول على معلومات دقيقة عن التحصيلات الجمركية بحيث تصبح الثغرة بين المتنبأ به والمحصل فعلياً أقل ما يمكن.
- تطبيق معايير التجارة الإلكترونية من بداية العملية الجمركية إلى نهايتها، بما في ذلك استيفاء جميع التحصيلات الجمركية بواسطة التحويلات المالية الإلكترونية.
- رفع كفاءة التنبؤ المالي في دائرة الجمارك للإيرادات والنفقات.

مؤشرات قياس الأداء :

1. حجم التحصيلات الجمركية السنوية لدائرة الجمارك مقسمة حسب الرسوم الجمركية، و رسوم الدوائر الأخرى (الكلية) والتأمينات الجمركية والغرامات والمصادرات الجمركية والضريبة على المبيعات بشكل سنوي.
2. حجم رسوم الدوائر الأخرى السنوية التي تم استيفاؤها من قبل دائرة الجمارك مقسمة حسب نوع الرسوم.
3. حجم الإيراد المحصل الناتج عن المخالفات الجمركية وقضايا التهريب بشكل نصف سنوي.
4. حجم الإيرادات المحصلة والناتجة عن استيضاحات ديوان المحاسبة.
5. النسبة المئوية لعدد القضايا الراجعة لدائرة الجمارك مقارنة مع عدد القضايا المسجلة في محكمة الجمارك.

قيم حاصلات الأمانات من عام ٢٠٠٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٤

معدل التغير من ٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		الأمانات الجمركية
	النسبة	المبلغ									
%٢٤,٧٣	%٤٧,٨٩	١٧,١٠	%٤٤,٨٢	١٣,٧١	%٣٩,٧٨	١٢,٩٠	%٣٠,٤٢	١٢,١٣	%٣,٥٤	١,٠٢	بدلات الخدمات
%-٩,٠٠	%٧,٩٢	٢,٨٣	%١٠,١٧	٣,١١	%٧,٨٩	٢,٥٦	%٥,١٢	٢,٠٤	%٥,٥٦	١,٦٠	أمانات المكافآت
%١٧,٠٢	%١٣,٨٦	٤,٩٥	%١٣,٨٣	٤,٢٣	%١٠,٨٥	٣,٥٢	%٩,٥٠	٣,٧٩	%١٢,٢٠	٣,٥١	التأمينات الجمركية
%٢٠,٦٠	%٢٨,٠٣	١٠,٠١	%٢٧,١٣	٨,٣٠	%٣١,٧٣	١٠,٢٩	%٣٧,٢١	١٤,٨٤	%٤١,٧٧	١٢,٠٢	أمانات المسافرين
%-٤١,٤٤	%١,٨٢	٠,٦٥	%٣,٦٣	١,١١	%٥,٨٩	١,٩١	%٧,٤٢	٢,٩٦	%١٢,٧٥	٣,٦٧	أمانات رد الرسوم
%٤٠,٠٠	%٠,٢٠	٠,٠٧	%٠,١٦	٠,٠٥	%٠,٢٨	٠,٠٩	%٠,٢٣	٠,٠٩	%٠,٨٣	٠,٢٤	أمانات دعم المحروقات
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٣	٠,٠١	%٠,١٤	٠,٠٤	أمانات الجماعات
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٩	٠,٠٣	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٧	٠,٠٢	أمانات البلديات
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,١٠	٠,٠٤	%٠,٥٦	٠,١٦	أمانات دعم المنتوجات الزراعية
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٩,١٧	٢,٦٤	أمانات تنمية وتنشيط زراعة التبغ
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٣,٢٧	١,٠٦	%٩,٩٨	٣,٩٨	%١٣,٤١	٣,٨٦	أمانات المواد المشتعلة
%٢٥,٠٠	%٠,٢٨	٠,١٠	%٠,٢٦	٠,٠٨	%٠,٢٢	٠,٠٧	%٠,٠٠		%٠,٠٠		أمانات رعاية الشباب
	%٠,٠٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠	٠,٠٠	%٠,٠٠		%٠,٠٠		أمانات أخرى
%١٦,١٣	%١٠٠,٠٠	٣٦	%١٠٠,٠٠	٣١	%١٠٠,٠٠	٣٢,٤٣	%١٠٠,٠٠	٣٩,٨٨	%١٠٠,٠٠	٢٨,٧٨	المجموع





إحدى طائرات الملكية الأردنية تنقل شحنة من البضائع

أليات تحقيق الهدف الثالث:

أ- الإلتزام والتسهيل:

- زيادة وعي المسافرين وسائقي وسائط النقل والمصرحين عن البضائع برسالة ومتطلبات الجمارك ليكونوا أكثر إلتزاماً.
- التركيز على المسافرين والبضائع ووسائط النقل ذات الخطورة العالية وتمير تلك ذات الخطورة المتدنية بسرعة وفعالية ودون تعقيدات.
- قياس رضى المسافرين بشكل دوري.
- تطوير البنية التحتية للمراكز الجمركية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية في المراكز الجمركية .

ب- التفتيش والمعاينة:

- استخدام وسائل الإنتقاء وتحليل الخطورة ووسائل التكنولوجيا المتقدمة لغايات الفحص الفعلي للمسافرين والبضائع ووسائط النقل والأمتعة لتجنب مكامن الخطورة في هذه الحالات.
- استخدام أنظمة تتبع الشاحنات بواسطة أجهزة تحديد الموقع GPS.
- التوسع في أنظمة المراقبة التلفزيونية.

مؤشرات قياس الأداء :

١. أعداد السيارات (خصوصي وعمومي) والباصات والشاحنات التي دخلت أو خرجت أو عبرت من أراضي المملكة من مختلف الجنسيات وحسب جنسية واسطة النقل بشكل شهري.
٢. أعداد المسافرين القادمين و المغادرين مع جنسياتهم بشكل شهري.
٣. أعداد معاملات الترانزيت حسب الوجهة بشكل شهري.
٤. عدد حالات تجاوز مهل الترانزيت بشكل شهري.

ثالثاً: مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة:

خلال عام ٢٠٠٤ قامت الجمارك بما يلي:-

- راقبت الجمارك حركة (١٨٨١٧٦٨) مسافراً جواً في (٢٨٠٠٤) طائرة لغاية ٢٠٠٤/٨/٣١ وخلصت على معاملات (٩٧٨٥١) طائرة شحن.
- راقبت حركة (٦٥٤٢٩٦) مسافراً بحراً وخلصت على معاملات (٩٩١٨٧) باخرة شحن.
- راقبت حركة (٦٥٧٩٠٩٤) مسافراً برأ وخلصت على معاملات (٥٤٨٠٥٨) سيارة شحن و (٩٥٧٧٤٣) سيارة ركاب و (٥٥٩٧٣) باصاً للركاب و (٢٥٦) قطاراً للبضائع و (٢٠٤) قطاراً للمسافرين.

أما في المستقبل

- فيتوقع أن يستمر إزدياد عدد المسافرين العابرين للمراكز الجمركية.
- هناك عوامل سوف تؤثر على إمكانياتنا في تحقيق هذا الهدف كالإرهاب العالمي والجرائم المنظمة العابرة للحدود والإتفاقيات الدولية والظروف السياسية المحيطة بالمملكة.
- سوف يزداد اعتماد دائرة الجمارك على تحليل المخاطر والإنتقاء لمراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة، بحيث لا يتم التفتيش إلا على الفئة عالية الخطورة والمستهدفة.
- سيتم استخدام أنظمة المراقبة التلفزيونية.



رسم تخطيطي لأجهزة الفحص بالأشعة المستخدمة في الجمارك الأردنية



آليات تحقيق الهدف الرابع:

أ- بناء المقدرة على مكافحة التهريب والغش التجاري :

- اتخاذ كافة الإجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية وضبط أي بضائع تتضمن خروقا لهذه الحقوق وتفعيل الرقابة والتدقيق اللاحق.
- بناء مقدرة دائرة الجمارك في مجال تقدير القيمة الجمركية.
- بناء مقدرة دائرة الجمارك في مجال التبنيد السلمي.
- بناء مقدرة دائرة الجمارك في مجال المعاينة والتفتيش.
- بناء مقدرة دائرة الجمارك في مجال حقوق الملكية الفكرية وغسيل الأموال والتزوير وقواعد المنشأ والإتجار غير المشروع وإدارة المخاطر.
- العمل على إصدار مشروع القانون المعدل الذي يتضمن تشديد العقوبات على التهريب الحقيقي والتميز بين التهريب الحقيقي والحكمي بقصد الحد من جرائم التهريب.

ب- الإستخبار والتحري:

- الإستفادة من تقارير التحقيق الصادرة عن لجان التحقيق في القضايا الجمركية المهمة.
- التركيز على عمليات التحري المموه.
- التركيز على الإرساليات المبرمجة والمموه للوصول إلى شبكات التهريب.
- تعيين مخبرين سريين وتوظيف خدمات مخبرين آخرين لصالح الجمارك.
- جمع وتحليل ونشر مزيد من المعلومات الميدانية على المراكز الحدودية.
- تعظيم الفائدة من المعلومات الإستخبارية الدولية التي تردنا سواء عن طريق مكاتب الريلو (RILO) أو من جهات أجنبية أخرى.
- زيادة قدرة الجمارك الإستخبارية من أجل تحسين نوعية وأثر المعلومات الإستخبارية.
- تفعيل الرقابة والتدقيق اللاحق.

ج- الأتمته واستخدام التكنولوجيا الحديثة:

- تفعيل التعاون مع منظمة الجمارك العالمية في مجال مكافحة التهريب أو مكافحة الغش التجاري.
- التوسع في استخدام الإنتقائية وتحليل المخاطر في تحديد الإرساليات الخطيرة.
- استخدام وسائل فحص ومعاينة متقدمة مثل أجهزة الفحص بالأشعة الثابتة والمتحركة.
- زيادة التدريب على الأجهزة المستخدمة في الميدان لرفع كفاءة العاملين عليها وتقليل الأعطال.
- استخدام قواعد المعلومات المتعلقة بالتهريب والغش التجاري.
- استخدام معدات حديثة في مكافحة التهريب كأجهزة الرؤية الليلية وأجهزة تحديد الموقع في المكافحة GPS.

رابعاً : مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة :

خلال العام ٢٠٠٤ قامت الجمارك بما يلي:

تم ضبط المواد التالية:

- (٧١٧٢٧١) علبة دخان.
- (٥٣٤١٧٨) حبة مخدرات.
- (٣٠٨١١) قطعة من الأجهزة الكهربائية.
- (٣١٠) طن و١٧٢١ كرتونة من المواد الغذائية.
- ضبطت (١٠٤٤٥٣) حبة أدوية ومنشطات جنسية .
- (٤٨٥٤٩٣) لترأ من المحروقات.



دورة تدريبية لرجال المكافحة في مدرسة العمليات الخاصة

- استضافت دائرة الجمارك الإجتماع الثاني لهيئة الأنتربول لتتعقب المقتنيات الأثرية المسروقة من العراق خلال أيار ٢٠٠٤.
- استضافت الدائرة الإجتماع الإقليمي المفتوح حول المقتنيات الأثرية المسروقة من العراق بالتنسيق مع الإنتربول في شهر حزيران ٢٠٠٤ .
- عقدت دائرة الجمارك بالتعاون مع WCO المؤتمر الإقليمي حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة العالمية في شهر أيلول ٢٠٠٤ .

أما في المستقبل...

- فيتوقع أن تزداد حالات التهريب نتيجة لزيادة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة.



دوريات مديرية مكافحة التهريب تجوب الصحارى الأردنية بحثاً عن المهربين.

- يتوقع أن يستمر تهريب المخدرات بنفس المعدل السابق خصوصاً في بضائع الترانزيت التي تعبر المملكة للدول المجاورة.
- سوف يتم استخدام طرق تكنولوجية مبتكرة وحديثة من قبل المهربين.
- يتوقع أن يزداد اعتماد دائرة الجمارك على مديرية إدارة المخاطر وقسم الاستخبار في تحضير قواعد المعلومات المتعلقة بالتهريب.



خامساً: حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة:

خلال العام ٢٠٠٤ قامت الجمارك بما يلي:

- ضبط العديد من السيارات المحملة بالذخائر والمواد الخطرة التي يمكن أن تستخدم في صناعة المتفجرات ومواد كيميائية أخرى ضارة وخطيرة.
- رفع كفاءة مختبراتها الجمركية.
- تدريب عدد من موظفيها على وسائل التعرف على المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة.
- إنشاء قسم للكشف على المتفجرات ورفده بعناصر ذوي خبرة في هذا المجال.
- المشاركة في عدد من الاجتماعات المحلية والإقليمية والدولية في مجال التوعية بدورها البيئي.
- وفي إطار المحافظة على أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية قامت دائرة الجمارك بما يلي:
 - * استخدمت أجهزة الفحص بالأشعة للشاحنات والصهاريج والحاويات وباقي أنواع المركبات في المراكز الجمركية الحدودية لزيادة كفاءة التفتيش الجمركي.
 - * استفادت دائرة الجمارك من عدة برامج قدمتها دول مانحة بهدف بناء قدرة موظفيها في التفتيش والمعايينة.
 - * زيادة التنسيق مع هيئة الطاقة النووية وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بهدف رفع كفاءتها في مجال حماية المجتمع والبيئة من المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة.

أما في المستقبل...

- سيتم التركيز على تطوير أجهزة الفحص والمعايينة ومعدات المكافحة وتحديث أجهزة المختبرات الجمركية.
- سيتم التركيز على استخدام الأجهزة للفحص غير المربك أو المخل بالبضائع.
- سيتم الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية ذات العلاقة في الكشف عن المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة.
- ستستمر الجمارك في القيام بدورها في مكافحة الإرهاب العالمي و المحافظة على أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.
- زيادة التنسيق والتعاون مع دول الحدود مع الأردن بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الخطرة والضارة والمشعة.

د- تعظيم التعاون والتنسيق:

- تفعيل الأدوات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية بهذا الصدد.
- تفعيل عمل فريق عمل إدارة الحدود.
- زيادة المشاركة في عمليات التخطيط المشترك بين الأجهزة المختلفة بهدف مكافحة التهريب.
- تفعيل الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بتبادل المعلومات الجمركية.

مؤشرات قياس الأداء:

- ١- عدد حالات التهريب، مصنفة حسب المادة القانونية التي تحكم الحالة بشكل شهري.
- ٢- حجم البضائع المضبوطة بكافة أنواعها من حيث العدد والقيمة بشكل شهري.
- ٣- عدد حالات خرق الملكية الفكرية المكتشفة بشكل ربعي.
- ٤- عدد الدورات التدريبية التي نفذتها دائرة الجمارك، أو أشرفت على تنفيذها، بموضوع تعزيز قدرات الموظفين في مجال مكافحة التهريب ومكافحة الغش التجاري بشكل نصف سنوي.



رجال الجمارك يكشفون النقاب عن ضبطية مواد مهربة في إحدى الشاحنات



ج- مكافحة عمليات غسل الأموال:

- متابعة القضايا الجمركية التي قد تشير إلى عمليات غسل أموال.
- تدريب الموظفين على إكتشاف كميات النقود التي ترد إلى المملكة بغير الطرق الرسمية.
- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بإكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال وإمدادها والحصول من طرفها على المعلومات اللازمة.

د- مكافحة إستيراد وتصدير المواد المسروقة:

- إستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعرف على المواد المسروقة كالسيارات والمعدات الصناعية والآثار وغيرها.
- التنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية في هذا المجال كالإنتربول.
- نشر الوعي بين موظفي دائرة الجمارك للتعرف على الإرساليات المسروقة ذات الخطورة العالية.

مؤشرات قياس الأداء :

1. الضبطيات من المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة والآثار من حيث العدد والقيمة والوزن.
2. حجم التعاون المتبادل مع الجهات المختصة بهذا المجال من حيث:
 - حجم المساعدات التقنية.
 - عدد المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والحملات التوعوية.
3. عدد الدورات التدريبية والإجتماعات التوعوية للموظفين بخصوص حماية المجتمع المحلي والبيئة.



المدير العام يرأس اجتماع لمديرية الترانزيت والتخليص ضمن سلسلة اجتماعاته مع كافة المديريات والمراكز الجمركية

آليات تحقيق الهدف الخامس:

أ- ضبط المواد الخطرة والضارة والمهددة لحياة المواطنين:

- الإحتفاظ بعلاقات عمل مع المنظمات الدولية والجهات المحلية ذات العلاقة بهدف التدريب ونشر الوعي بين الموظفين.
- التوسع في جمع المعلومات الإستخبارية وتحسين القدرة على معالجتها لتوزيعها على موظفي الميدان.
- الاستفادة من المصادر الإستخبارية للدلالة على مصادر تهريب المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة.
- استخدام العمليات المموهة وعمليات التسليم المخادع للوصول إلى المنظمات المسؤولة عن تهريب المواد الخطرة والضارة والسامة والمشعة.
- التوسع في التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتبادل المعلومات وتسهيل عمليات إحباط التهريب والقيام بعمليات تحقيق مشتركة.
- الإستمرار بتقديم والحصول على المساعدات الفنية من الدوائر الجمركية وغير الجمركية العالمية في هذا الصدد.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائل المؤتمتة في عمليات الضبط والتحقيق.
- تقليل الخطر الذي قد يتعرض له موظفونا أثناء معاينة المواد الضارة والخطرة وأي موقف يتضمن تهديداً لحياتهم.

ب- مكافحة الإرهاب:

- التنسيق مع الجهات الأمنية في المملكة لتزويدنا بالمعلومات اللازمة لمكافحة تهريب المواد ذات العلاقة بالإرهاب.
- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والأتمتة لبناء قاعدة معلومات لمكافحة الإرهاب.
- التوسع في استخدام أجهزة كشف المواد المشعة وأجهزة الفحص بالأشعة وكشف المتفجرات في كافة المراكز الجمركية.
- نشر الوعي بين موظفي دائرة الجمارك فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب وحجز البضائع الواردة بأسماء أشخاص أو هيئات موضوعة على قائمة الإرهاب والتنسيق مع الجهات المختصة بذلك.



أما في المستقبل...

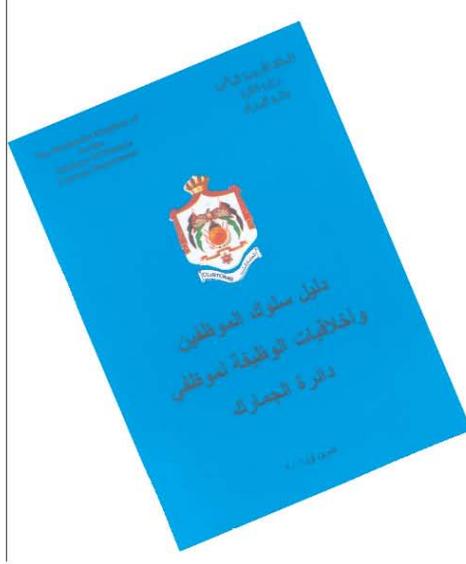
- سوف تستمر دائرة الجمارك في مواجهة التحدي في الحصول على الموظفين الكفؤين وتدريبهم والإحتفاظ بهم متحمليين للمسؤولية ومحترفين ضمن بيئة تنافس شريفة.
- سوف يتم التوسع في الإعتماد على الإنترنت ومفاهيم التجارة الإلكترونية لتطوير كفاءة الموظفين.
- سوف يتم استحداث نظام مراقبة الأداء وفق معايير قياسية معتمدة دولياً.
- سوف يتم تحديث الأنظمة الإدارية الداخلية لمواكبة التغيرات السريعة في طبيعة عمل الجمارك وفي التكنولوجيا الرقمية.
- سوف يتم تطبيق أنظمة الجودة في كافة مواقع العمل الجمركية لتلبي رغبات ومتطلبات قطاع المتعاملين.

آليات تحقيق الهدف السادس:

أ- الإدارة ومدى فعالية الأنشطة:

- استحداث مديرية لإدارة الجودة الجمركية الشاملة.
 - نشر قيمة تحمل المسؤولية من خلال تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة المتعلقة بقياس الاداء.
 - تفعيل لجنة توجيهية عليا لمتابعة التقارير الصادرة عن برنامج أمير وتنفيذ التوصيات التي تخدم العمل الجمركي في مجالات :
 - تنمية الموارد البشرية والتدريب.
 - إدارة المعرفة والاتصال.
 - إدارة المخاطر والإستخبار الجمركي.
 - متابعة ومراقبة تطبيق التوصيات الصادرة عن مكتب المفتش العام ومديرية التفتيش ومديرية التدقيق والرقابة الداخلية ومكتب ديوان المحاسبة.
 - القيام بزيارات تفتيشية للوحدات الإدارية والتحقق من إلتزام الموظفين بالتشريعات وتوكيد جودة أعمالهم.
 - متابعة تنفيذ كافة الأنشطة الواردة في الخطة التنفيذية في كافة الوحدات التنظيمية ودراسة المعوقات واختيار البدائل المناسبة.
- ب- تكنولوجيا المعلومات:
- تعظيم الإعتماد على الإنترنت والإنترانت والتكنولوجيا المعتمدة على شبكة المعلومات العالمية للإيفاء بمتطلبات قطاع المتعاملين.

سادساً: الإنضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين:



دليل سلوك الموظفين وأخلاقيات الوظيفة العمومية الذي أصدرته دائرة الجمارك

خلال عام ٢٠٠٤ قامت الجمارك بما يلي:

- تم تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة المتفق مع المواصفة القياسية الدولية ISO 9001 اصدار عام 2000.
- حصلت الدائرة (المركز الرئيسي) على شهادة ISO 9001 اصدار عام 2000.
- تم عمل مسح تفصيلي لخرائط سير الإجراءات الجمركية في بعض المراكز الجمركية بالتعاون مع برنامج أمير.
- تم اصدار الدليل المعدل لسلوك الموظفين حسب النظام المعدل للخدمة المدنية.
- تم إصدار دليل شامل لمركز جمرك عمان.
- تم إصدار دليل سير الإجراءات في مديريات دائرة الجمارك.
- تم إصدار دليل إرشادي حول المواصفات والجودة.
- تمت إحالة (٢٤) موظفاً على التقاعد.
- تم إيقاف (٤١) موظفاً عن العمل.
- تم تدريب (١٣٧٧) موظفاً.
- شاركت الدائرة في (٧٤) اجتماعاً ودورة تدريبية ومؤتمراً وورشته عمل خارج البلاد، مثل الدائرة بها (٩٥٢) موظفاً.
- المشاركة في اللجنة الفرعية للنزاهة المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية وتقديم ورقة عمل حول دور دائرة الجمارك الأردنية في تقدير قيم النزاهة .
- تم التأكيد على كافة الموظفين بضرورة الإلتزام بالزي الرسمي من خلال إصدار تعميم وتطبيق نظام العقوبات على المخالفين.



- إشراك الموظفين في تنظيم وحضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل وغيرها من الفعاليات.
- تطوير الأسس التشريعية والقانونية لحماية الموظف ودعمه بواجباته.
- منح الصلاحيات والمحاسبة على المسؤوليات.

مؤشرات قياس الأداء:

١. حجم المخالفات الناتجة عن عدم الإلتزام بقيم دائرة الجمارك من حيث:
 - عدد العقوبات الناتجة عن عدم النزاهة.
 - عدد العقوبات الناتجة عن مخالفة في السلوك الوظيفي.
٢. حجم الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للموظفين الملتزمين بقيم دائرة الجمارك والتميزين في أدائهم من حيث:
 - الإبداع في بعض المجالات.
 - إكتشاف المخالفات الجمركية وقضايا التهريب.
٣. مدى فعالية برامج مراقبة وضبط جودة العمليات في الدائرة ومراكزها من حيث:
 - مدى المحافظة وصيانة نظم الجودة المطبقة.
 - حجم التحسين المستمر على العمليات.
٤. نسبة عدد الدورات التدريبية الفعلية مقارنة بالمخططة.

- استبدال الأنظمة المحوسبة القديمة أو تلك التي لا تفي بمتطلبات قطاع المتعاملين بأنظمة حديثة.
- إنشاء وتطبيق أنظمة الإختيار الجمركي في المراكز الجمركية والدائرة وربطها مع بعضها لتكوين قاعدة المعلومات الاستخبارية.
- إنشاء وتطوير ورفع كفاءة أنظمة الإنتقاء المبنية على تحليل الخطورة في المراكز الجمركية.
- مواءمة أنظمة التخليص المحوسبة مع عمليات إعادة الهندسة التي ستقوم بها الدائرة خلال مدة الخطة.
- رفع درجة الأمان في الأنظمة المحوسبة للمحافظة على مصالح قطاع المتعاملين وضمان نزاهة الموظفين.
- * استخدام وسائل إتصال لاسلكية للموظفين الميدانيين.

ج- إدارة الموارد البشرية:

- إتباع أسس الكفاءة في رفد الدائرة بالموظفين.
- تطوير وتطبيق أنظمة تحفيز ومعاينة تكون عادلة وموضوعية وتدعم الجمارك في أداء رسالتها.
- استخدام الأدوات المحوسبة والتكنولوجيا المتقدمة في إدارة الموارد البشرية.
- تطوير بيئة عمل صالحة لجميع موظفي الجمارك.
- إعادة توزيع موظفي الدائرة حسب الكفاءة والإحتياج لكل موقع جمركي.

د- بناء مقدره الموظفين:

- إعداد خطة تدريب سنوية تنسجم مع الخطة الإستراتيجية لدائرة الجمارك خلال السنوات القلائ القادمة.
- توفير نظام محوسب للتدريب والمتدربين في دائرة الجمارك مربوط مع الموارد البشرية والشؤون المالية.
- رفع كفاءة التدريب في الدائرة عن طريق تطبيق أنظمة تقييم صارمة للتدريب.
- توفير التدريب عن بعد لجميع موظفي الجمارك في المواقع المختلفة.
- إستحداث نظام للتدريب التحويلي قبل إلتحاق الموظفين بمواقع عملهم الجديدة.
- توفير برامج تدريبية في مجالات القيادة والإشراف لجميع المديرين ورؤساء الأقسام.
- ربط العملية التدريبية بتطور المسار الوظيفي للموظف .
- إكساب الموظفين المعرفة اللازمة لأداء عملهم.



إتفاقية التير (TIR) مفعلة تماماً		
نظام آلي لتتبع الشاحنات الناقلة بالترانزيت		
التهريب في أقل حدود ممكنة	تطوير وسائل وأدوات مكافحة التهريب والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في هذا المجال	٤- مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة
نظام إستخبار جمركي آلي متقدم جداً وشبكة معلومات مركزية مؤتمنة	تطوير نظام الإستخبار الجمركي	
التنسيق مع الدوائر الأخرى والجهات الأخرى خارج البلاد في أقصى حالاته وموظف لخدمة العملية الجمركية	التنسيق مع الدول الأخرى في مكافحة التهريب والتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات والجهات الأمنية الأخرى	
	مكافحة دخول البضائع التي تتضمن خروقات لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الإختراع والمواد المقرصنة	
الجمارك تقدم أكثر مساهمة ممكنة في حماية المواطنين الأردنيين من المواد الخطرة والضارة والإرهاب	نشر الوعي بأهمية دور الجمارك في مجال حماية المجتمع المحلي والبيئة	٥- حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة والضارة ومن الإرهاب
الجمارك فعالة جداً في منع دخول أي عناصر أو مواد خطرة أو ضارة أو غير مرغوب بها تضر بمصلحة المواطن أو البيئة التي يعيش بها	الإهتمام بالتوجه العالمي في مكافحة الإرهاب وتهريب المواد الخطرة والضارة	
موظفون كفوثون ومنضبطون تماماً وقادرون على تحمل مسؤولياتهم	سياسات تعيين وترقية وإحتفاظ تركز على الكفاءات	٦- تحقيق الإنضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين
دائرة الجمارك تستخدم مواردها البشرية بالشكل الأمثل	معلومات مالية ومعلومات عن الأداء لتسهيل إتخاذ القرار	
تدريب ما لا يقل عن (٥٠٠٠) موظف بحيث يجتاز الموظف ما يقارب (٤٠) ساعة تدريبية /سنة	برامج تدريب ذات جودة عالية	

أهداف الأداء الكمية والنوعية لدائرة الجمارك

من بداية العام ٢٠٠٥	←	بنهاية العام ٢٠٠٧
١- المساهمة في النمو الإقتصادي والتجاري للمملكة	عمليات تخليص حديثة وآنية على معظم البضائع ولأغلب الأوضاع	التخليص على ما لا يقل عن (٣.٦) مليون معاملة جمركية التخليص على ما لا يقل عن (٣٠٠) الف باخرة و (١.٥) مليون سيارة شحن و (٣٠٠) الف سيارة ركاب و (١٨٠) الف باص ركاب
	إدارة مخاطر لمعظم الأوضاع الجمركية ولأغلب المراكز	حركة تبادل تجاري سهلة وأمنة
	تنسيق كامل مع القطاع الخاص والمتعاملين كافة	تبادل الكتروني للمعلومات المتعلقة بالعمل الجمركي
	عمليات تفتيش ومعاينة منظمه وغير مرتبة بتاتا	ممارسات تجارية عادلة تماماً التزام عالي جداً من قبل المتعاملين
	توجه نحو الجمارك الإلكترونية	تخليص إلكتروني على البيانات الجمركية على الإنترنت
	التحسين المستمر على العمليات	خدمة جمركية تطبق مبادئ إدارة الجودة الشاملة
٢- الإستمرار برفد خزينة الدولة بالإيرادات	إستخدام أنظمة آلية لتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى	رصد الخزينة بما لا يقل عن (٧٠٠) مليون دينار
	أنظمة مؤتمتة للتعامل مع الأمور المالية	فجوة ضيقة جداً بين الإيرادات المتنبأ بها والمحصلة
	كفاءة أعلى في احتساب الرسوم والضرائب الأخرى وكفاءة أعلى في التدقيق الخارجي	تطبيق نظم إلكترونية حديثة
٣- مراقبة وتنظيم حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة	نظام إنتقاء مبني على إدارة المخاطر للمسافرين والبضائع ووسائل النقل	إنهاء معاملات المسافرين بأكبر سرعة ممكنة
	تطبيق الإتفاقيات الدولية في مجال النقل	تعظيم فعالية نظام الإنتقاء وإدارة المخاطر في جميع المراكز
	تطبيق مبادئ الإلتزام للمتعاملين بعد إعلامهم وتثقيفهم	الالتزام كامل من قبل المتعاملين بعد إعلامهم وتثقيفهم



الخطة التنفيذية للأعوام 2007- 2005





دائرة الجمارك / الخطة التنفيذية

(أ) الهدف الإستراتيجي الأول : المساهمة في النمو الإقتصادي والتجاري للمملكة وتشجيع الإستثمار.

الرقم	المخرجات / النشاطات	مؤشرات القياس كمي/نوعي	التكلفة المالية المقدرة (بالدينار)	الجهة / الجهات المكلفة بالتنفيذ	الإطار الزمني													
					٢٠١٥			٢٠١٦			٢٠١٧							
					٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢		
١-١	تشجيع التجارة المشروعة																	
١-١-١	تعديل التشريعات الجمركية ونظم العمل بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية والاتفاقيات الموقعة وبما يحقق تبسيط الاجراءات																	
١-١-١-١	اعداد مشروع قانون يسمح بقبول كفالات شركات التأمين	صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية	١٠٠٠	مديرية الشؤون القانونية														
٢-١-١-١	تعديل جداول التعريفه وفق التزامات الاردن مع منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية الاخرى	صدور جداول التعريفه المعدلة	١٠٠٠	مديرية التعريفه والاتفاقيات														
٣-١-١-١	وضع مسودة للتشريعات المعدلة وفق الاحكام الرئيسية لاتفاقية كيو تو		١٠٠٠	مديرية الشؤون القانونية مديرية التخطيط والتنظيم														
٤-١-١-١	مواثمة التشريعات المتعلقة بتصديق الوثائق وفق اتفاقية WCO		٥٠٠٠	مديرية الشؤون القانونية مديرية التخطيط والتنظيم														
٢-١-١	حوسبة الأنظمة الجمركية وتطبيق مبادئ الحوسبة الإلكترونية																	
١-٢-١-١	تحديث موقع الدائرة وربط الأنظمة المحوسبة على شبكة الإنترنت	التشغيل على الإنترنت	١٢٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات														
٢-٢-١-١	ربط مديرية الإعفاءات بالذوائر الأخرى ذات العلاقة إلكترونياً	التشغيل الإلكتروني	٥٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية الإعفاءات														
٣-٢-١-١	إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية كدليل جمركي لجميع الإجراءات وتحديثها بشكل دوري وتطوير القاعدة الموجودة على جهاز الاستفسار Touch Screen	التشغيل الإلكتروني للقاعدة	٢٥٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية التخطيط والتنظيم														
٤-٢-١-١	حوسبة أبواب الدخول والخروج في مركز جمرك جابر / العمري / الكرامة / الرمثا	تشغيل النظم الحوسبية على الابواب	١٢٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية الاتصالات إدارة المركز الجمركي المعني														

الرقم	المخرجات / المنشطات	مؤشرات القياس كمي/نوعي	التكلفة المالية المقدرة (بالدينار)	الجهة / الجهات المكلفة بالتنفيذ	الإطار الزمني										
					٢٠٠٧			٢٠٠٦			٢٠٠٥				
					٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢		
٢-٣-١	زيادة روابط التعاون مع القطاع الخاص														
١-٢-٣-١	المشاركة في المعارض المقامة داخل المملكة بالتعاون مع الجهات المنظمة	وجود جرمكي بالمعارض	٥٠٠٠	العلاقات العامة											
٢-٢-٣-١	قياس مدى رضى المتعاملين بشكل دوري من خلال الموقع الإلكتروني	وجود استبيانة الكترونية	٥٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية تكنولوجيا المعلومات											
٣-٢-٣-١	تطبيق برنامج التدقيق اللاحق الخارجي / القائمة الذهبية	تشغيل البرنامج	٥٠٠٠	مديرية إدارة المخاطر											
٤-٢-٣-١	إضافة أعضاء تنفيذيين إلى مجلس الشراكة مع القطاع الخاص	-	-	مكتب المدير العام											
٤-١	تحقيق دور أكبر على المستوى العالمي في العمل الجمركي														
١-٤-١	تطوير التعاون الإقليمي والدولي على صعيد العمل الجمركي														
١-١-٤-١	الإستفادة من الخبرات الدولية في مجال العمل الجمركي	عدد الدروس المستفادة	٥٠٠٠	المكتب الاقليمي											
٢-١-٤-١	المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الخارجية	عدد المشاركات الخارجية	١٠٠٠٠	المكتب الاقليمي											
٣-١-٤-١	إعداد مدربين مؤهلين في كافة المجالات الجمركية الفنية	عدد المدربين في كل مجال	من ضمن التكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي											
٤-١-٤-١	إعداد أدلة عمل و منشورات ومطبوعات ومؤلفات وتوزيعها على المنظمات العالمية والبول ذات العلاقة	عدد الادلة	من ضمن تكلفة إعداد الادلة	مديرية التخطيط والتنظيم المكتب الاقليمي											
٥-١-٤-١	التنسيق مع الدول المجاورة والمصدرة فيما يتعلق بالعمل الاستخباري الجمركي ودرء المخاطر	عدد حالات الاستفادة من الاستخبار الدولي	٥٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم المكتب الاقليمي المفتش العام											
٦-١-٤-١	متابعة التعاون مع الهيئات الدولية لتطوير عمل الجمارك والاستفادة من كافة الجهات المانحة	ازدياد عدد المنح	٥٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم											
٧-١-٤-١	تأسيس مكتب بناء المقدرة الاقليمي	وجود مقر	-	-											



٤) الهدف الإستراتيجي الرابع : مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة.

الرقم	المخرجات / النشاطات	مؤشرات القياس كمي/نوعي	التكلفة المالية المقدرة (بالدينار)	الجهة / الجهات المكلفة بالتنفيذ	الإطار الزمني																		
					٢٠٠٧			٢٠٠٦			٢٠٠٥			٢٠٠٤									
					٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢							
١-٤	تعديل التشريع الجمركي وتحسين وسائل المراقبة																						
١-١-٤	اصدار مشروع قانون معدل يتضمن تشديد العقوبات على التهريب الحقيقي والتميز بين التهريب الحقيقي والحكمي	صدور القانون في الجريدة الرسمية	١٠٠٠	مديرية الشؤون القانونية مديرية القضايا الجمركية مديرية مكافحة التهريب																			
٢-١-٤	تزويد الدائرة بنظام تتبع الكتروني للشاحنات Global positioning system - GPS	الاستغناء عن الترفيق الجمركي	٥٠٠ ألف	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية الاتصالات																			
٣-١-٤	تزويد مديرية مكافحة بنظام اتصالات متطور	وجود نظام اتصالات متطور	٥٠٠ ألف	مديرية مكافحة التهريب مديرية الاتصالات																			
٤-١-٤	تزويد سيارات مكافحة بكاميرات مع أنظمة تسجيل داخلية لمتابعة عملها الميداني	وجود النظام على السيارات	١٠٠ ألف	مديرية الشؤون الادارية مديرية مكافحة التهريب مديرية الاتصالات																			
٥-١-٤	تزويد سيارات مكافحة بكاميرات رؤية ليلية مع أنظمة تسجيل داخلية لمتابعة عملها الميداني	وجود كاميرات الرؤية	٥٠٠ ألف	مديرية مكافحة التهريب مديرية الاتصالات																			
٦-١-٤	تركيب نظام مراقبة في مركز جمرك مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية	تشغيل النظام في مركز جمرك سحاب	١٥٠ ألف	مركز جمرك سحاب مديرية الاتصالات																			
٧-١-٤	تركيب نظام مراقبة في المنطقة الحرة وفي مطار الشحن ومستودعات البريد السريع	تشغيل النظام	٢٠٠٠	مركز جمرك الحرة الزرقاء مركز جمرك المطار التخفيض مديرية الاتصالات																			
٢-٤	حوسبة أعمال الإستخبار والمكافحة وادارة المخاطر																						
١-٢-٤	انشاء قاعدة بيانات بين المكافحة والإستخبار الجمركي ومديرية إدارة المخاطر	-	٥٠٠٠	مديرية مكافحة التهريب مديرية إدارة المخاطر المفتش العام																			
٢-٢-٤	ربط قاعدة بيانات مديرية المكافحة بالمراكز الجمركية الكترونيا	تشغيل القاعدة وربطها مع المراكز	٥٠٠٠	مديرية مكافحة التهريب مديرية إدارة المخاطر المفتش العام																			
٣-٢-٤	إنشاء نظام إستخبار وتقنيش ورقابة ومكافحة موحد	تشغيل النظام	١٢٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية التخطيط والتنظيم مديرية مكافحة التهريب المفتش العام																			
٤-٢-٤	ربط الكتروني للدائرة مع محكمة الجمارك لمتابعة أمور الدعاوى	تشغيل النظام	٣٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية التخطيط والتنظيم المحكمة																			

٣) الهدف الإستراتيجي الثالث : مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة.

الرقم	المخرجات / النشاطات	مؤشرات القياس كمي/نوعي	التكلفة المالية المقدرة (بالدينار)	الجهة / الجهات المكلفة بالتنفيذ	الإطار الزمني													
					٢٠١٥			٢٠١٦			٢٠١٧							
					١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣		
١-٣	رفع مستوى الأمن الجمركي الحدودي																	
١-١-٣	تخصيص نموذج إقرار الأمتعة للمسافر	وجود نموذج	١٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم														
٢-١-٣	تزويد المراكز الجمركية الحدودية بأجهزة معاينة متطورة	وجود أجهزة معاينة	١٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية الشؤون الادارية مديرية الاتصالات														
٣-١-٣	إنشاء شبكة إلكترونية في المراكز الحدودية والمطارات والميناء بالتعاون مع الأجهزة الأمنية	وجود شبكة إلكترونية أمنية	١٠٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات المفتش العام مديرية الاتصالات														
٢-٣	تسهيل حركة المسافرين والبضائع																	
١-٢-٣	ربط الأنظمة المحوسبة ذات العلاقة بالعمل الجمركي الحدودي مع الدائرة	ربط مع الدائرة	٦٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية الاتصالات														
٢-٢-٣	ربط المراكز الحدودية مع مراكز التخليص الرئيسية إلكترونياً	الربط الإلكتروني بين المراكز	٣٠٠٠٠	مديرية تكنولوجيا المعلومات مديرية الاتصالات														
٣-٢-٣	تطبيق نظام الباركود للشاحنات في المراكز الجمركية واعتماد مركز جمرك العمري كمرحلة أولى	تشغيل الباركود	٥٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية التراخيص والتخليص مركز جمرك العمري														
٤-٢-٣	تطبيق فكرة الباركود في بقية المراكز الحدودية	تشغيل الباركود	٢٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية التراخيص والتخليص المراكز الجمركية الحدودية														
٥-٢-٣	تركيب نظام مراقبة في مبنى جمرك العمري الجديد	وجود نظام مراقبة	٢٠٠٠	مديرية الاتصالات مركز جمرك العمري														

٦) الهدف الإستراتيجي السادس : الإنضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين.

الرقم	المخرجات / النشاطات	مؤشرات القياس كمي/نوعي	التكلفة المالية المقدرة (بالدينار) ٨٠٠٠٠	الجهة / الجهات المكلفة بالتنفيذ	الإطار الزمني													
					٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧							
					٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢	٤	٣	٢		
١-٦	رفع كفاءة الكادر الوظيفي واعداد خطط تدريبية مبنية على عوامل الاحتياجات التدريبية الجمركية وتطوير نظم مراقبة الاداء		تكلفة الدورات التدريبية السنوية ٨٠٠٠٠															
١-١-٦	تصنيف الموظفين حسب المؤهلات العلمية والخبرات العملية	وجود نظام تصنيف	٥٠٠٠	مديرية الموارد البشرية مديرية التخطيط والتنظيم														
٢-١-٦	تحديد المتطلبات العلمية والعملية لكل موقع عمل	وجود نظام وصف وتصنيف الوظائف	٥٠٠٠	مديرية الموارد البشرية مديرية التخطيط والتنظيم														
٣-١-٦	وضع خطة سنوية تدريبية لكل موظف حسب موقع عمله ومؤهلاته وخبراته	وجود الخطة	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية														
٤-١-٦	تدريب الموظفين في مواضيع أساسية مثل (الإجراءات، الحوسبة، اللغة الإنجليزية)	عدد الدورات	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي														
٥-١-٦	تدريب الموظفين في مجال الثقافة التنظيمية وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management - TQM	عدد الدورات	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي مديرية التخطيط والتنظيم														
٦-١-٦	إعادة إحياء نشاطات مكتب الريلو RILO ليصبح فعالاً على المستوى الدولي وإصدار نشرات سنوية	وجود مكتب الريلو	١٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم المفتش العام														
٧-١-٦	تطوير إجراءات الترشيح للدورات الخارجية ومتابعتها	وجود نظام	١٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم مديرية الموارد البشرية														
٨-١-٦	إعادة إحياء مكتبة دائرة الجمارك	وجود مكتبة	١٠٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم														
٩-١-٦	تدريب الموظفين في مجال الإدارة حسب المتطلبات وإطلاق برنامج القيادات المبحرة	عدد الدورات	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي مديرية التخطيط والتنظيم														
١٠-١-٦	تدريب الموظفين في مجالات التدقيق والتدقيق اللاحق الخارجي	عدد الدورات	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي مديرية إدارة المخاطر														
١١-١-٦	تطبيق نظام بطاقات الاداء المتوازن Balanced Score Card - BSC	-	٢٠٠٠	مديرية التخطيط والتنظيم														
١٢-١-٦	عقد دورات تثقيف الموظفين حول التشريعات الجمركية	عدد الدورات	من ضمن الكلفة السنوية للتدريب	مديرية الموارد البشرية مركز التدريب الجمركي مديرية الشؤون القانونية														

وفي النهاية لابد من الحديث عن دورة الأداء المخطط التي تبدأ بالخطة الإستراتيجية ومن ثم التنفيذ الذي يتضمن عناصر نجاح تعتمد على تبني الإدارة للإستراتيجيات وكذلك جميع العاملين. وللتأكد من نجاعة التنفيذ لا بد من المتابعة التي تتمثل في مراقبة تنفيذ الأنشطة بشكل سليم. وللتأكد من دقة المتابعة لا بد من عملية التقييم التي تحدد مقدار الإنحراف بين الأداء المخطط والأداء الفعلي والذي يجب أن لا يتجاوز (+10%) ولتحقيق الدورة الكاملة والمسير في الإتجاه الصحيح لأي مؤسسة لا بد من عملية التقويم. التي من خلالها تتم عملية تصحيح الإنحرافات سواء بتعديل الأنشطة التي تحقق الأهداف أو عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم .

ونحن في دائرة الجمارك نرجو الله أن يوفقنا لتحقيق إستراتيجياتنا التي تحقق أهدافنا المنبثقة من الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

والله ولي التوفيق...

